المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

دراسة تحليلية :
آداء القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجية
من منظور النسب المالية

جدول المحتويات

أولاً : المقدمة:..... 2

ثانياً : الهدف: 2

ثالثاً : الرؤية: 3

رابعاً : منهجية الدراسة:..... 3

خامساً : نطاق الدراسة:..... 3

سادساً : خطة الدراسة: 4

المرحلة الأولى: شملت على إنشاء قاعدة للبيانات المالية (الشكل 1) 4

المرحلة الثانية : التحليل المالي لأداء المؤسسات بإستخدام النسب المالية (الشكل 2) .. 5

المرحلة الثالثة : نتائج الدراسة: 6

سابعاً : التحديات والصعوبات: 6

ثامناً : التوصيات:..... 6

تاسعاً : نظرة عامة على أسواق المال الخليجية:..... 7

عاشراً : مدلولات ومفاهيم النسب المالية في التحليل المالي لأداء أنشطة القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجي بإستخدام النسب المالية:..... 8

مفهوم النسب المالية :..... 8

فوائد النسب المالية: 8

أهمية النسب المالية:..... 8

تعريف النسب المالية:..... 9

الحادي عشر : المراجع: 12

أولاً : المقدمة:

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وذلك بهدف بناء تكتل اقتصادي واحد يتم من خلاله إستفادت مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتعزيز فرص الاستثمار من خلال فتح مجالات أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية، وتحقيقاً لهذه التطلعات الكبرى فإن هذا العمل المتواضع يأتي مرتكزاً على ثلاث مجالات رئيسية من أصل عشرة مجالات تضمنتها مجالات السوق، وهي على وجه الخصوص كما يلي:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- تنقل رؤوس الأموال.

ثانياً : الهدف:

تحقيقاً لفعالية المجالات الاقتصادية الثلاث المذكورة آنفاً والتي ترتكز عليها هذه الدراسة في قياس مدى إمكانية تأثير الأداء المالي لكافة المؤسسات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في دول المجلس في تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء، من خلال دراسة تحليلية لكافة التقارير والبيانات المالية المتاحة، وتوفير اكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية ذات المدلول المُعبّر عن حقيقة الموقف المالي لهذه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها، وذلك بهدف تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة، من خلال **رفد المستثمرين بتقارير تحليلية معمّقة** تمكنهم من تحقيق الآتي:

- ✓ دراسة تحليلية حول مدى تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء.
- ✓ توفير اكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية.
- ✓ تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة.

- الإطلاع الكافي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المناسبة لمزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- اختيار الشركات المناسبة لشراء وتداول أسهمها.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية المناسبة لتسهيل إنتقال رؤوس الأموال المستثمرة وفقاً للأداء المالي للأنشطة الاقتصادية.

ثالثاً : الرؤية:

توفير قاعدة بيانات مالية متكاملة ترفد صانعي ومتخذي القرار، والباحثين، والأكاديميين، والمستثمرين من داخل وخارج المنطقة بمعلومات عن الأداء المالي للمؤسسات المقيّدة في أسواق المال في دول المجلس بحيث يظهر اقتصاديات دول المجلس كتكل اقتصادي موّحد.

تتضمن:

- ✓ تقييم الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية في دول المجلس.
- ✓ تقييم الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية في دول المجلس.
- ✓ التحليل المالي لكافة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية من خلال احتساب النسب المالية.

رابعاً : منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف والرؤى التي نسعى إلى تحقيقها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الآتي:

- إستخدام النسب المالية كأداة رئيسية في تحليل القوائم والبيانات المالية للشركات المقيّدة في أسواق المال في دول المجلس.

- تم الاعتماد على مصادر التقارير والبيانات المالية من خلال المواقع الالكترونية للأسواق المالية، وبعض المواقع الالكترونية الأخرى لمزودي البيانات، وتم إختيار موقع أرقام وإعتباره مصدر رئيسي للبيانات.

- تحليل النسب المالية لتقييم الأداء المالي للشركات المقيّدة في أسواق المال في دول المجلس.

- ترميز الحسابات المختارة (المكوّن الرئيسي لعناصر احتساب النسب المالية) والواردة في القوائم المالية التي تم الحصول عليها من المواقع الالكترونية وذلك وفقًا لشجرة الحسابات المعتمدة دوليًا (IFRS).

- تم إيجاد متوسط الصناعة من خلال احتساب متوسط النسب المالية لكل المؤسسات داخل كل قطاع لكل سوق على حدة خلال فترة زمنية محددة، وتجميع المتوسط العام لجميع الأسواق ومقارنته مع متوسط النسب لكل سوق.

خامساً : نطاق الدراسة:

اشتمل هذا التقرير على التحليل المالي للشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة (2018م-2021م) بحيث تضمن الآتي:

- كافة المؤسسات المقيدة في أسواق الأوراق المالية.

- القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية التي تنتمي لها كافة المؤسسات.

- البيانات والتقارير المالية لكل مؤسسة مقيّدة في الأسواق المالية مصنّفة وفقاً للتصنيف الدولي المعتمد لجميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية المتداولة في أسواق المال الخليجية.

سادساً : خطة الدراسة:

المرحلة الأولى: شملت على إنشاء قاعدة للبيانات المالية (الشكل رقم 1) تم فيها:

- حصر كافة الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في الأسواق المالية.
- تصنيف الشركات المقيّدة وفقا للقطاعات الاقتصادية المعتمدة.
- تجميع كافة التقارير المالية للشركات المقيّدة في الأسواق.
- جمع تقارير الأداء المالي للمؤسسات من خلال مواقع اقتصادية معتمدة (مواقع أسواق المال الخليجية، Rifinitiv، موقع بوابة أرقام المالية).

الشكل رقم (1)

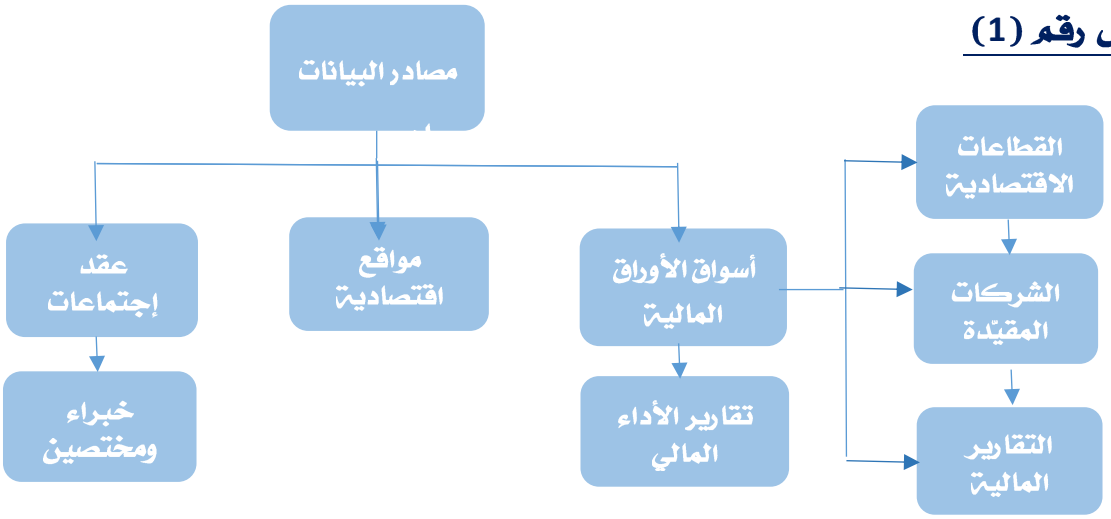

المرحلة الثانية : التحليل المالي لأداء المؤسسات بإستخدام النسب المالية (شكل 2) :

- احتساب النسب المالية للمؤسسات المقيّدة في الأسواق في كل دولة.
- تحليل النسب المالية للمؤسسات المقيّدة في الأسواق في كل دولة.
- احتساب النسب المالية لكل قطاع في كل دولة.
- تحديد النسب المالية المتوائمة مع نشاط كل قطاع في كل دولة.
- تحليل النسب المالية المتوائمة مع نشاط كل قطاع في كل دولة.
- رصد التغيّرات في النسب المالية لكل مؤسسة وفقاً للأعوام في كل دولة.

الشكل رقم (2)

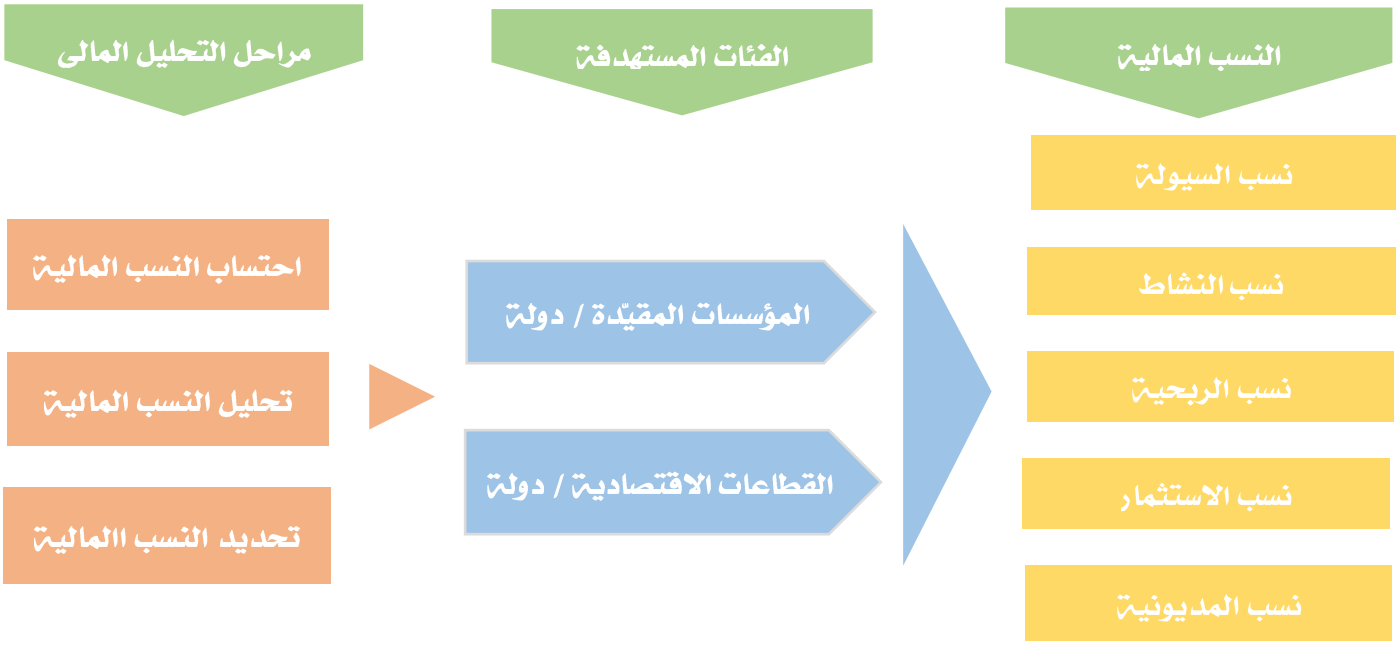

المرحلة الثالثة : نتائج الدراسة:

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التقييم المالي لأداء المؤسسات في كل دولة.
- التقييم المالي لأداء القطاعات الاقتصادية في كل دولة.
- تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية النشطة والمؤثرة في ارتفاع مؤشرات السوق.
- تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية النامية والمتوقع نموّها خلال الفترة القادمة.
- وضع تقييم مالي موحّد لكافة الأنشطة الاقتصادية لدول المجلس بهدف فتح آفاق جديدة للمستخدمين في مجال الاستثمار.

سابعاً : التحديات والصعوبات:

- توفر التقارير والقوائم المالية للمؤسسات بصيغة (PDF)، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية الخطأ في نقل البيانات المالية المطلوبة بصورة دقيقة.

- عدم توفر التقارير والقوائم المالية بصيغة (EXCEL)، الأمر الذي أدى إلى صعوبة احتساب النسب المالية بطريقة آلية، وتم احتسابها يدوياً.

- عدم ادراج بعض المؤسسات لبياناتها المالية عن الفترة المحددة للتحليل.

- تفاوت تصنيف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية في أسواق الأوراق المالية لكل دولة وعدم تطابقها مع التصنيف الدولي المعتمد للنشاطات الاقتصادية.

- تفاوت طرق عرض البيانات المالية للمؤسسات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على البيانات المالية المطلوبة في الوقت المحدد.

- عدم التزام العديد من المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية بمسميات الحسابات المالية وفقاً للمسميات المعتمدة في "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IFRS).

ثامناً : التوصيات:

- تعزيز سبل التعاون بين المركز وهيئات أسوق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال ربط قواعد البيانات فيما بينها، بهدف الحصول على كافة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية بصيغة (EXCEL) وذلك وفقاً لنماذج محددة من قبل المركز، حتى يتسنى لنا الحصول على تحديث مستمر للبيانات المالية للمؤسسات التي يتم إدراجها في أسواق المال الخليجية بشكل آني.

- الإستفادة من قاعدة البيانات الخاصة بالدراسة من خلال استخراج مؤشرات اقتصادية مبتكرة من قبل المختصين في هذا المجال بالمركز.

تاسعاً : نظرة عامة على أسواق المال الخليجية:

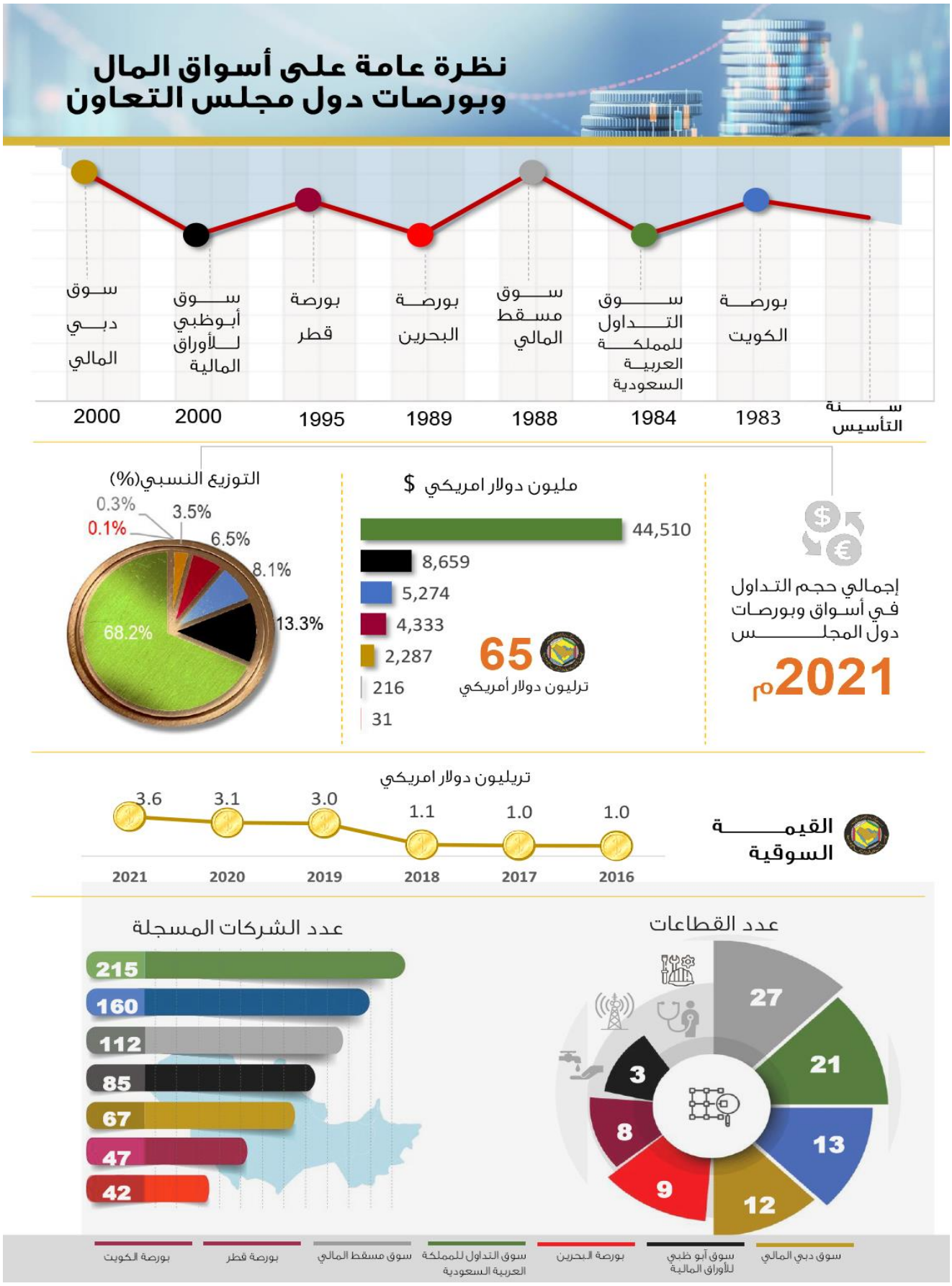

عاشراً : مدلولات ومفاهيم النسب المالية في التحليل المالي لأداء أنشطة القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجي بإستخدام النسب المالية:

مفهوم النسب المالية: هو احتساب القيم العددية التي تم انشائها من قيمتين او أكثر والمستخرجة من القوائم المالية على شكل نسب مالية يمكن إستخدامها كمقياس كمّي على شكل نسب مئوية او متعددة، والهدف منها تقييم الأداء المالي والتشغيلي والقدرة التنافسية للمؤسسة.

فوائد النسب المالية: النسب المالية هي تقنية هامة وثابتة للتحليل المالي وفيما يلي فوائد التحليل المالي بالنسب المالية:

- تقييم ووضع المعايير للأداء.

- التركيز على المجالات التي تحتاج إلى تحسين او التي توفر الإمكانات المستقبلية الواعدة.

- تمكّن الأطراف الخارجية من تقييم الجدارة الإئتمانية والنوعية للمؤسسة .

- تساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييم شامل، وبالتالي معرفة ما إذا كانت جيدة في أدائها الاقتصادي أم أنها متعثّرة.

أهمية النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي أهمية، وهي أداة مهمة جداً لإظهار المركز المالي والإئتماني والتنافسي، وتعتمد بشكل أساسي على تحليل الأرقام الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية ويستخدمها المحلّلون الماليّون في التنبؤ في حالات الفشل المالي، وتكمن أهمية النسب المالية في أنها أدوات تزوّد المحلّل المالي في معظم الحالات بمشاهدات أوليّة للاوضاع القائمة، وبالتالي تعتبر النسب المالية إحدة نقاط البدء في التحليل وليست النهاية، كما أنها تكون أكثر فائدة عندما يتم توجيهها للمستقبل.

تعريف النسب المالية:

1- نسب السيولة (LIQUIDITY RATIOS): تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الإستحقاق، وكلّما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها.

أ. نسبة التداول (Current Ratio): تهدف هذه النسبة على قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة عند استحقاقها بإستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، وتعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي على قدرة السداد في الأجل القصير.

ب. نسبة التداول السريعة (Quick Ratio): تهدف هذه النسبة على قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى النقدية (الأسرع سيولة)، بحيث تستبعد المخزون لبطئ تحوله إلى نقدية، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

ج. نسبة النقدية (Cash Ratio): تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً.

د. صافي رأس المال العامل (Net Working Capital): احتساب صافي رأس المال العامل يقيس فائض الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة، والذي تدل زيادته على مدى قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير.

2- نسب الربحية (PROFITABILITY RATIOS): تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، والتعرّف على العائد المتوقع على أموالها المستثمرة في المشاريع.

أ. هامش الربح (Gross Profit Margin): تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وصافي المبيعات، بهدف قياس ما يحققه السهم العادي من الأرباح المحققة، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

ب. نسبة صافي الربح إلى المبيعات (Net Profit Margin): تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل مبلغ من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وغيرها، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

ج. العائد على الاستثمار (Return On Investment): تعبّر النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال، وتعرّف ايضاً بأنها العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

د. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): تقيس هذه النسبة مدى العائد الذي يحققة الملاك على استثمار أموالهم في المؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الإستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

3- نسب النشاط (ACTIVITY RATIOS): تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في إدارة وإستخدام الأصول التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح.

أ. متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period): يهدف هذا المعدل إلى احتساب عدد الأيام اللازمة أو الفترة التي تستغرقها المؤسسة في تحصيل المبالغ من المبيعات الآجلة وحسابات المدينون، وكلما قلت الفترة كان ذلك في صالح المؤسسة من حيث سرعة تحويل المخزون إلى سيولة في فترة قصيرة.

ب. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover): يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى سرعة تحويل البضاعة إلى نقدية عن طريق بيعها، وكلما زاد معدل الدوران دلّ ذلك على كفاءة إدارة المخزون وجودة البضاعة المباعة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك فى صالح المؤسسة حيث تستطيع أن تحقق أرباحاً كبيرةً بإستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتى لديها معدل دوران مخزون أقل، وهى ميزة تنافسية كبيرة يمكن الإستفادة منها.

ج. معدل دوران المدينون (Accounts Receivable Turnover): تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة إدارة التحصيل.

د. معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Asset Turnover): تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استثمار وإستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات، فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لتوليد المبيعات.

ه. معدل دوران اجمالي الأصول (Total Assets Turnover): تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استثمار وإستخدام مواردها من الأصول لتوليد المبيعات، فإذا زادت دلت على كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لتوليد المبيعات.

4- نسب الاستثمار (Investment Ratios): يستخدم المستثمرين الذين يرغبون بشراء الأسهم وتحقيق الأرباح هذه النسب لإتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه، فهذه النسب تقيس نصيب السهم من الأرباح ومن حقوق المساهمين (حملة الأسهم العادية).

أ. نصيب السهم من الأرباح المحققة (Earning Per Share): تشير إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح المحققة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

ب. نصيب السهم من الأرباح الموزعة (share of dividends): تشير إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح الموزعة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

ج. نسبة التوزيعات النقدية (Payout ratio): تشير هذه النسبة الى قيمة التوزيعات النقدية الذي سيحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

5- نسب المديونية (LEVERAGE RATIOS): تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها واستثماراتها، ومعرفة ماهية مصادر التمويل التي إستعانت بها المؤسسة في تمويل أصولها فيما إذا كانت من مصادر داخلية من الملاك أم من مصادر خارجية من الغير (ديون وقروض).

أ. نسبة اجمالي الالتزامات إلى الأصول (Total Debts to Assets): تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل أصولها، فاذا زادت دلت على أن المؤسسة تعتمد على الديون من الغير في تمويل أصولها.

ب. نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (Debt to Equity): تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المؤسسة على ديون الغير بالمقارنة مع حقوق المساهمين والملاك، وكلما زادت هذه النسبة دلت على أن المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل إحتياجاتها.

ج. نسبة اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول (Total Equity to Total Assets): هذه النسبة تعتبر مؤشر أمان للمؤسسة وتقيس مدى مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل الأصول، أي أنها تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق حقوق الملكية (الملاك)، كلما كانت نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول أكبر كانت أفضل لصالح المؤسسة وكلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول كلما قلت المخاطر المترتبة على المؤسسة مثل (العسر المالي).

د. معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio): يقيس هذا المعدل إلى أي مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تتدنى ولا تزال بإستطاعتها تغطية وسداد الفوائد على قروضها، كلما كانت النتيجة أكبر كان أفضل ولصالح المؤسسة، وكلما ارتفعت نسبة تغطية الفوائد كلما زادت قدرة المؤسسة على الوفاء بدفع الفوائد المتفق عليها، ومن أجل معرفة عدد المرات التي يمكن من خلالها تغطية الفوائد على قروضها التمويلية فيتم احتساب نسبة تغطية الفوائد.

الحادي عشر : المراجع:

- "Financial Analysis" Financial Analysis Definition (investopedia.com). Edited. Investopedia, Retrieved 5-6 م2017.

- التحليل المالي: مقدمة في تحليل البيانات المالية (argaam.co) .

- دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، جامعة الشهيد حصة لخضر، الجزائر، 2015م.

- تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بإستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك ألمريكي INC financial Am، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020م، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4/العدد: 2/ ص 233، 255، 2020م.

- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 41/العدد01/الرقم التسلسلي: 27/ ص 31-46، 2021م.

- أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى، 2008م.

- الموقع الالكتروني لبوابة المحاسبة (https://accountinggate.com)

- الموقع الالكتروني لمنتدى المحاسب العربي (https://accdiscussion.com)

- الموقع الالكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية (https://www.adx.ae)

- الموقع الالكتروني لسوق دبي المالي (https://www.dfm.ae)

- الموقع الالكتروني لبورصة البحرين (https://bahrainbourse.com)

- الموقع الالكتروني لتداول السعودية (https://www.saudiexchange.sa)

- الموقع الالكتروني لبورصة مسقط (https://www.msx.om)

- الموقع الالكتروني لبورصة قطر (https://www.qe.com.qa)

- الموقع الالكتروني لبورصة الكويت (https://www.boursakuwait.com.kw)

- القوائم المالية من بعض الشركات المقيّدة في أسواق المال الخليجية.